عنوان المحاضرة : الابعاد والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد

إن الفساد في المؤسسات العامة هو الأكثر ضررا بالمصلحة العامة أي انه جريمة أكثر ضررا من الفساد في القطاع الخاص ويمكن أن نحدد الآثار الناجمة عن الفساد فيما يلي:

01 /الآثار السياسية:

مصدر لعدم الاستقرار السياسي فانتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي, وتدني مستوى الدخل والصراع ,دخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتسلطها وتردي الأوضاع على كل الأوجه.

الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها: فانتشار الفساد الإداري يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية و الحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين .

02/الآثار الاقتصادية:

تهديد سمعة الدولة وتبديد الثروات ، وإعاقة عملية التنمية وضعف النمو الاقتصادي فالفساد سلوك ضار يؤدي إلى الاضطراب والإخلال, كما تشير الكثير من الدراسات إلى أن للفساد آثار سلبية على النمو الاقتصادي, فما يرافق الفساد من دفع الرشاوي يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها فساد.

ويقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

-الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهذا ما يعاني منه، وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى خارج البلاد ويمكن لأي متابع أن يجد حجم الاستثمارات دولة في دول أخرى، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر. ويقود هذا –أي الفساد – إلى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة. وأيضا الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام

السياسي. ويـؤدي اسـتفحال الفسـاد إلى هجـرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة .

03/الآثار القانونية: الفساد يبين عدم الامتثال الصارم للقانون وهيبته .
04/الآثار الإدارية: الفساد يشع المحاباة والمحسوبية والتحيز في الوظيفة العامة, وتدني مستوى الأنشـطة الخدميـة والإنتاجية هذا نتيجة من نتائج الفساد الإداري ، بوجه عام يؤدي الفساد إلى تخلف الإدارة ، مما ينعكس على العمليات السياسية ، خصوصا لمـا يصـبح الجهـاز البيروقراطي غير محايد في تعامله مع الجمهور.
05/الآثار الاجتماعية: الفساد يزيد من عدم المساواة و العدالة الاجتماعية ، ظهور طبقة تعمل على نشر الفسـاد وهذا بغرض تحقيق مصالحها الخاصة, حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصالح المنظومات الفاسـدة بداخله عند انتشار الفساد ويتم تحويله لتحقيق مصالحها الخاصة بدلا من المصلحة العامة.
فالمفسدون من الفساد يعملون على نشر الفساد اكبر عدد ممكن من المؤسسات الحكوميـة, يدعمهم في ذلك عدم المحاسبة و المساءلة القانونية .
ويؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقيـة والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشـار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص. كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمـة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام. والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بـين شـرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفـال والشباب
الفساد يؤدي إلى القنوع الذاتي و الرضا بالحد الأدنى في الأداء وشيوع عقلية القطيع ورفـض ومقاومة الابتكار والتغيير.
يهدد الفساد القيم الأخلاقية والمجتمعية ، اذ يسمح بانتشار السلوكات المنحرفة ويشجع علـى بروز ثقافة الفساد في المجتمع ككل, حيث تجعل هذه الثقافة المسئولين الحكوميين يحرصون على عـدم تغيير اللوائح والقواعد التي اغتنوا بسببها, ويدفع الفساد إلى التشكيك في فعالية وسيادة دولة القانون ، وفي فقدان الثقة والأمانة إلى جانب ترسيخ طبائع الفساد.